الشفافية والحرية ودورهما في التحول الديمقراطي في تشاد

Transparency and Freedom and Their Role in the Democratic Transition in Chad

د. يحي لزم قريش: أستاذ العلوم السياسية والقانونية، قسم القانون، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة آدم بركة، مدينة أبشة، تشاد.

د. صابون محمد راشد: أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم القانون، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ادم بركة، مدينة أبشة، تشاد.

Dr. YAYA LAZAM KOURECH: Department of Law, Faculty of Law and Economic Sciences, Adam Baraka University, Abéché – TCHAD.
Email: Yahyalazam@gmail.com

Dr. SABOUN MAHAMAT RACHID: Department of Law, Faculty of Law and Economic Sciences, Adam Baraka University, Abéché, TCHAD.
Email: saboun335@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v4i11.1269

الملخص:

يتركز البحث حول الشفافية والحرية من حيث التعريف والمبادئ، التي هي الوضوح في الإجراءات الإدارية ووصول المعلومات لجميع المواطنين مع القدرة على اختيار الأفعال والأقوال، والتصرف بحرية تامة، وعدم الحد منها أو تقييدها، إلا لما هو من ضروريات التنظيم. وتساهم كل من الحرية والشفافية في عملية التحول الديمقراطي، لأن اتباع الشفافية في المعلومات يجعل كل الأمور واضحة وهو بذلك يساهم في عملية ترشيد الإدارة والحد من الفساد الذي يعتبر عائقا في طريق الديمقراطية، لأن الشفافية في الأمور الإدارية، تؤدي إلى ترشيد الإدارة والإحاطة بأمور الدولة وسياستها، وتضمن المشاركة الفعالة لجمعيات المجتمع المدني، ومساهمة جميع الأحزاب السياسية المعارضة، والمضي قدما وتحسين صورة الدولة أمام المجتمع الدولي، ولابد من ضمان الحرية الكاملة للشعب التشادي، سواء الحرية الفردية أو العامة، ومن أهمها حرية التعبير والرأي والفكر باعتبارها من الحريات التي تساهم في عملية التحول الديمقراطي من دون ضغوط خارجية أو داخلية وهو ما يضمن عملية التحول الديمقراطي بطريقة فعالة، فعملية القمع والاستبداد التي كانت تمارسها الحكومات سابقا لا تتماشى مع الأمة التشادية الآن، وضمان الشفافية والحرية يعتبر من أولويات الشعب أجمع.

الكلمات المفتاحية: الشفافية، الحرية، المكافحة، الفساد، التحول الديمقراطي، العدالة، المساواة.

Abstract:

The study focuses on transparency and freedom in terms of definition and principles, which are clarity in administrative procedures and access to information to all citizens with the ability to choose actions and words, act freely, and not limit or restrict them, except for what is necessary to organize. Freedom and transparency contribute to the process of democratic transformation, because the adoption of transparency in information makes everything clear and thus contributes to the process of rationalizing the administration and reducing corruption, which is an obstacle to democracy, because transparency in administrative matters leads to the rationalization of administration and knowledge of state affairs and policy, and ensures the effective participation of civil society associations, and the contribution of all opposition political parties. The Chadian people must be guaranteed full freedom, whether individual or public, the most important of which is freedom of expression, opinion and thought, as they are freedoms

that contribute to the process of democratic transition without external or internal pressures, which ensures the process of democratic transition in an effective manner.

Keywords: transparency, freedom, fighting, corruption, democratization, justice, equality.

المقدمة:

تُعد الشفافية من أهم المبادئ التي يجب على كل دولة إتباعها لكي تنهض إلى الأمام وذلك لأن الشفافية هي الكشف عن كل ما هو غامض وجعله مرئيا للجميع. وتتركز الشفافية في الكشف عن المعلومات الدقيقة التي يجب على كل فرد من أفراد المجتمع رؤيتها على حقيقتها وبالطريقة الكاملة التي على الدولة والإدارة الكشف عنها للجميع بكافة الطرق، سواء كان ذلك عن طريق الإعلام أو عن طريق الورشات التدريبية التي تسمح للمجتمع الحصول على المعلومات الضرورية لمعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، فهو يمثل ضرورة ملحة في عصرنا الحالي، ولضمان ذلك انضمت جمهورية تشاد إلى الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وصادقت عليها في عام 2013، وأيضا صادقت على الاتفاقية الأممية لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك لمنع تهريب الأشخاص وبيعهم، وما حصل كثيرا في ليبيا في الفترة ما بين 2011 إلى عام 2022، حيث لوحظ بعض الأفراد الذين تم القبض عليهم وزجهم في السجون وتعذيبهم وإجبار أوليائهم لدفع مقابل مادي لإنقاذ ذويهم المحجوزين لدى العصابات في ليبيا، حيث يعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، لذا أصدرت الدولة التشادية قانونا يمنع ذلك وهو بدوره يساهم في عملية الشفافية التي يحلم بها الشعب التشادي، لما تعرض له من ويلات وحروب وانتهاكات وفساد عمر الدولة التشادية إلا ما ندر منها، لهذا فإن الباحث يتطرق إلى الشفافية والحرية ودورهما في التحول الديمقراطي في تشاد.

ولأن الإنسان بدون حرية يعتبر مقيدا والتقييد لا يليق بالإنسان، ولأنه لا يوجد تقييد حتى في الدين، فالله سبحانه وتعالى ترك حرية الاختيار للإنسان، ولم يلزمه أو يفرض عليه شيئا كرها، حيث قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾[الكهف: 29].

ولذا فالحرية أساسية لا يمكن بدونها أن تكون هناك حياة كريمة للإنسان، فجميع الدساتير في العالم كفلتها ونصت عليها ومنها الدستور التشادي لسنة 2018 المعدل سنة 2020، الذي سمح للرئيس إدريس ديبي للترشح لولاية سادسة، ومن هنا يمكن القول أن الحرية تعني قدرة الإنسان على

اختيار أفعاله، وبذلك تسهم في تقدم التحول الديمقراطي إذا أحسن الإنسان الفعل وهي تعني التنظيم وليس الفوضى.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الشفافية ومبادئها وما هي السبل التي يجب توافرها ليسود المجتمع، وعلى ذلك نطرح عدة تساؤلات:

- ما هي الشفافية؟ وما السبل التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم على الحالة بأنها ديمقراطية؟
- ما هي مبادئ الديمقراطية؟
- ما دور الشفافية والحرية في التحول الديمقراطي في تشاد؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الإجابة عن التساؤلات السابقة وما الدور الذي تلعبه كل من الشفافية والحرية في التحول الديمقراطي في تشاد.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعا من الموضوعات التي تهم المجتمع التشادي أجمع، وأيضا أحد السبل التي يجب اتباعها لتحقيق الشفافية والحرية والدور الذي تلعبه كل منهم في التحول الديمقراطي في تشاد.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الذي يسمح للباحثين بتحليل الآراء الفقهية والنصوص القانونية المتعلقة بالشفافية والحرية.

المبحث الأول: النظرية العامة للشفافية والحرية

المطلب الأول: الشفافية

أولاً: تعريف الشفافية

"أشارت اللغة العربية إلى (شف) وثوب شفاف بفتح الشين وكسرها أي رقيق، ويشف بالكسر شفافا أي رق حتى يرى ما تحته، وهو الذي يشف ما وراءه أي يمكن أن يبصر"[1]. ومن هذا التعرف

[1] لعمودي، أيوب (2013): دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، مذكرة لنيل الماستر، ص6.

يتضح أن الشفافية هي الكشف التام عن المعلومات لجميع من يهمه الأمر من المواطنين، وبالتالي يكون كل شيء واضحا للجميع وهو ما يطلق عليه الشفافية في مجال المعلومات، وهي تكون في العمل الإداري، وبهذا التعريف يكون كل ما هو صادر عن الإدارة واضحا للجميع لا لبس فيه، ليكون الجميع على علم تام بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، حتى يرى الناس ما يريدونه فعلا، وبذلك تسود الشفافية جميع مؤسسات الدولة، فالدول المتقدمة لم تتقدم إلا بالشفافية.

تعرف بأنها: "الصدق في التعامل، والصدق قيمة وليس شعارا، وهي قيمة موجودة ويجب أن تكرس في حياتنا على صعيد المنزل والمجتمع والوطن"[1].

من هذا التعريف يتضح أن الشفافية هي الوضوح والكشف عما هو مستور وهي بذلك تعني إذاعة كل ما يتعلق بأمور الدولة التي تخص المواطنين جميعا من القوانين المتعلقة بالميزانية والإنفاق والإيرادات وإحاطة المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وعدم ترك الأمور سرية حتى لا تكون هناك ملابسات على المواطنين، وتسمح بانتشار قضايا الفساد في الدولة كما هو الآن وطبقا للوضع الذي يعيشه الشعب التشادي، حيث يجب الكشف عن جميع الأمور الأساسية التي يتوجب على المواطن معرفتها، وأن تكون القرارات التي يتخذها الموظف واضحة للمواطنين، وهو ما تتطلبه الشفافية، بحيث يكون كل شيء واضحا للجمهور والعاملين على حد سواء وخاصة في مجال العمليات المحاسبية والمساءلة التي تخص أعضاء الحكومة التي تقوم بها الجمعية الوطنية.

وأيضا الشفافية في الاصطلاح هي: "تقاسم المعلومات بطريقة مكشوفة"[2].

وهنا أيضا يمكن القول إن الشفافية الآلية هي التي تسمح للمواطنين أن يجمعوا المعلومات التي تخصهم في الدولة بكافة السبل المتاحة، حيث إن الدور الذي تلعبه الإدارة يعتبر دورا حاسما في الكشف عن مساوئ الإدارة وحماية مصالح الأمة، لأن جميع الأنظمة ذات الشفافية تكون لها طرقا واضحة لعملية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك وسائل اتصال فعالة لإيصال المعلومات لجميع المعنيين وتضع كافة المعلومات في متناول أصحاب المصلحة، وعليه فإن الشفافية تلعب دورا فعالا في الكشف عن قضايا الفساد الإداري التي يرتكبها الموظفون العموميون في العمل الإداري. وقد أصدرت الدول قوانين للحد من الفساد ومحاربته وأن غالبية الأنظمة وضعت الكثير من الطرق للحد من الفساد ومعالجته والسيطرة على كافة الطرق المؤدية إليه، من ذلك القانون رقم 004 لسنة 2000 المتعلق بمكافحة الفساد في تشاد.

[1] سويسي، عبد الناصر، الشفافية الإدارية في منظمة الأمم المتحدة، مدير مركز التدريب الدولي لمنظمة الأمم المتحدة، ص1.

[2] لعمودي، مرجع سابق، ص 8.

وكان الهدف منه الوقاية من الفساد وعدم ارتكاب الموظفين للفساد الإداري، حيث إن هذا القانون تناول الفساد بكافة أنواعه ابتداء بالاختلاس ومرورا بالرشوة بكل أنواعها، والفساد السلبي والإيجابي، والعقوبات التي توقع لكل من يرتكبه من الموظفين أو المواطنين، أو الوسطاء.

ثانياً مبادئ الشفافية

1) مبدأ الوضوح الإداري:

يجب أن يكون كل ما يصدر من الإدارة واضحا للجميع لأن الجمهور المتعامل مع الإدارة يجب أن يكون على دراية تامة بما يدور حوله من عمليات سير الإدارة، وما له من حقوق وما عليه من واجبات، وأن تكون الإجراءات التي تمارسها الإدارة في متناول الجميع لأن الغاية من الشفافية الكشف عن المستور أو الشيء الغامض، وبالتالي تتسم بالوضوح التام وهو ما نصت عليه المادة 13 من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد بقولها: "يجب أن تكون المعلومات متاحة للجميع"[1].

ويفهم من نص هذه الاتفاقية أنه يجب على الإدارة أن تكشف عن جميع ما تصدره حتى تكون عمليات الإدارة واضحة لجميع أفراد المجتمع، ذلك لأن الأفراد هم المخاطبون بالقرارات الصادرة عن الإدارة، ولا يمكن كتمان ما يصدر في حقهم.

وحيث إن هذا المبدأ يتطلب أن تكون العمليات الإدارية واضحة وغير متلابسة، وأن تتسم بالوضوح التام، وغيابه غير محمود، وإن أي غموض في العمليات الإدارية من قبل الإدارة يؤدي إلى غياب الشفافية.

وأخيرا إن الشفافية شيء واضح ويتطلب من الإدارة أن تكون واضحة في مواجهة الأفراد، فعلى الإدارة التشادية أن تكون واضحة في قراراتها حتى لا يغيب شيء عن المجتمع والأمة التشادية، وهذا الشيء يتطلب عدم الممارسات العنيفة في الدولة من قبل النظام.

ويمكن عرض سبل تعزيز الشفافية في الدولة والإدارة كما يلي:

1. ترشيد الإدارة.
2. مساواة أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات.
3. تحقيق العدالة للجميع وجعل القانون فوق الجميع.
4. المساواة في الحصول على الفرص للجميع.
5. إعطاء كل ذي حق حقه.
6. مبدأ إتاحة المعلومات للجميع:

[1] الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

2) مبدأ إتاحة المعلومات للعاملين:

يعني هذا المبدأ أن تكون المعلومات متاحة للعاملين الذين يشتغلون في الأطر الإدارية، وذلك للكشف عن أي ملابسات في مجال العمل الإداري، وعلى كل واحد من هؤلاء الموظفين أن يكون على علم تام بالقرارات الصادرة عن الإدارة، وكذلك عليه أن يعلم كل ما يحصل في المؤسسة التي يعمل فيها، ويجب أيضا أن تكون جميع القوانين معروفة لدى جميع العاملين حتى لا تكون هناك إشكالية معينة ويجد الموظف عذرا للتهرب من المسؤولية التي تقع على عاتقه، وكذلك يتيح هذا المبدأ إلمام الموظف بالمعلومات الضرورية التي تمكنه من معرفة مجال عمله، وكذلك النصوص القانونية التي تنظم هذا العمل ومعرفة ما هو محظور بموجب النصوص القانونية واللوائح الداخلية التي تسير المؤسسة التي يعمل فيها الموظف.

وتعد الشفافية العاملين بحياة أكثر أمنا من خلال رقابة هيئات الدولة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطر وتشجع على استغلال أفضل الأصول للهيئة التي يعمل فيها الموظف"[1].

وبالتالي تساهم عملية إتاحة المعلومات لجميع العاملين في الكشف عن أي مسار خاطئ لا يرضاه المجتمع وكذلك تسهل عملية الرقابة المتبادلة.

3) مبدأ تمكين العاملين من اتخاذ القرارات:

وهذا المبدأ يعني أنه لا يجب على المسؤول الإداري الأعلى أن يتدخل فيما لا يخصه من أعمال الموظفين الآخرين الذين يخضعون لإدارته الفعلية، وخاصة ما يدخل في اختصاصهم الفعلي، وطبقا للقانون، وبذلك يسهل عملية سير الإدارة والعمل الإداري لكن أن تكون جميع القرارات الصادرة عن هؤلاء تتسم بالشرعية الكاملة وطبقا للقانون.

إلا أنه توجد بعض الحالات التي يتوجب فيها مشاركة الرئيس في القرار الذي يراد إصداره وهذه الحالات تتمثل في التي ينص عليها القانون صراحة، كما هو الآن في القانون 17/ لسنة 2001 المتعلق بالوظيفة العامة في تشاد، اشترط مشاركة اللجنة الإدارية المتعادلة التمثيل في حالة عرض أحد الموظفين للتأديب أو مثوله أمام المجلس التأديبي.

في هذه الحالة يفرض القانون مشاركة اللجنة من قبل المجلس التأديبي إلزاما وفي حالة عدم المشاركة يعتبر قرارها باطلا بنص القانون، وإلا فإنه لا يمكن التدخل من قبل الرئيس الإداري في

[1] Garsten christina and monotoya "EXAMINING THE POLITICS OF TRANSPARENCY, 2008, p99.

القرارات التي يصدرها الموظفون، ما لم تتعارض مع القانون ولا تمس بالمصلحة العامة للمواطن، ولا تمس بسيادة الدولة أو أراضيها.

وتطبيق هذا المبدأ يعتبر شيئا إيجابيا يساعد على عملية الشفافية وإصدار القرارات بشكل فعال مما يسهم في تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة جيدة، وللتذكير فإنه لا يمكن إغفال عملية الرقابة على القرارات الإدارية سواء من قبل الأفراد أو الدولة أو من قبل الهيئة التي يخضع لها الموظف، أو من قبل الجماعات السياسية.

المطلب الثاني: الحرية

أولاً تعريف الحرية

تعرف الحرية بأنها "مفهوم مثالي مطلق وككل مطلق، لا يمكن أن يحد إلا بنسب أي بفعل التحرر المنسوب إلى شيء بعينه. هو إذا مفهوم يشير إلى عدد لا نهائي من ممكنات التحرر والانفلات من القيود التي تقتضي أشكالا من التحرر"[1].

من هذا التعريف يتضح أن الحرية هي مطلب إنساني يتطلب التحرر من جميع القيود التي تهدد الإنسان وتحد من حريته؛ لأن الإنسان حر بطبيعة الحال ولا يمكن أن تفرض عليه قيود خارجية تحد من حريته حتى في الأديان السماوية، فالإنسان حر فيما يختاره، والدليل على ذلك قول الله تعالى: "فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ" الكهف29.

ولذا فإنه يتوجب على الدول احترام حرية الإنسان وعدم التعدي عليها أيا كان نوعها، ويجب حمايتها من التعدي إلا ما هو من ضروريات التنظيم، ولابد أن تكون الحرية منظمة وإلا أصبحت فوضى لا يتحمل عقباها، وترتبط الحرية بالوعي الذي يعتبر المعيار الأساسي لها، والوعي مرتبط بالتعليم، الذي هو شيء أساسي ومطلب لا يمكن ان تتقدم من دونه الأمة، فكل أمة وصلت إلى درجة من الرقي والوعي، احترمت حرية الإنسان، وحتى يكون الإنسان حرا يجب عليه أن يسعى دائما إلى التعليم، الذي هو بدوره تتولد عنه الحرية.

والحرية لا تعني الحريات كما في الدساتير، إنما يجب أن تشمل كل ما هو متعلق بها كالحد من القهر والظلم والاستبداد وكل ما يسيء إلى كرامة الإنسان"[2].

وعرفت أيضا بأنها: "تعني أن يكون الإنسان غير خاضع لقيود أو قهر، فالحر هو غير المقيد بأي قيود مادية والخالص في إنسانيته لا تشوبه شائبة، فهي الخلوص والتحرر من القيود، وعدم

[1] مسعود، ماهر (2015): الحرية، بيت المواطن للنشر والتوزيع، ط1، ص 12.
[2] مسعود، ماهر، مرجع سابق، ص14.

الإكراه والجبر على الإنسان، فيستطيع الإنسان أن يتصرف وفقا لطبيعته وإرادته، والإنسان الحر هو الشريف والكريم خلقه وحسبه"[1].

فهذا التعريف أيضا يركز أن يكون الإنسان حرا فيما يختاره وفيما يفعله بنفسه في كل زمان ومكان.

ويعرف الباحثان الحرية بأنها القدرة على اختيار الأفعال والأقوال، وأن يفعل الإنسان ما يراه مناسبا ولكن طبقا للشريعة والقانون، ولا تتعدى حريته الشخصية حريات الآخرين وأن تكون ممارسة الحرية على أساس الاحترام.

فجميع دساتير دول العالم تنص على جميع الحريات وتصونها وإن كانت بعض الدساتير ضامنة للحرية بطريقة صورية وليست حقيقية، وهو ما نشهده الآن في جمهورية تشاد حيث يتعرض السياسيون والناشطون للضرب والتعدي من غير ذنب على أقوالهم وتعبيرهم لما يرونه من النظام الحاكم، على الرغم من ضمان الميثاق الانتقالي لحرية التعبير، إلا أنه أصبح ما نص عليه حبرا على ورق، وسوء الإدارة واختلاس الأموال العامة، وبالتالي فإن هذا الشيء مخالف للقانون الذي ينظم الدولة لأن حرية التعبير مضمونة بنصوص دستورية لا يمكن إغفالها في هذا الصدد، ولضعف وسوء التنظيم الإداري أصبحت الحرية مقيدة وبالتالي طبقا لهذه الطريقة ينتفي وجودها، وتصبح شعارا لا معنى له وبغير قيمة، وهذا ليس عدلا، والعدل أن تكون الحرية قيمة وليست شعارا يتشدق به الحاكم والإداري، بل يجب أن تكون حقيقة معاشة وطبقا للواقع وهو ما يأمله الشعب التشادي جميعا.

"فالحرية عند أفلاطون هي وجود الخير، والخير هو الفضيلة، والخير محض ويراد لذاته ولا يحتاج إلى شيء آخر، والحر من يتوجه فعله نحو الخير، ويميز بين نوعين من الأسباب، الضروري والإلهي"[2] .

ثانياً: نماذج من الحريات

1) حرية العقيدة:

الإنسان حر في اختيار دينه وحر أيضا في أن يظل بغير دين، فهذا الشيء يرجع إليه شخصيا، ولا يمكن أن يعاقب نتيجة هذا الاعتقاد، وهذه الحرية يحب أن تحترم من الجميع ولا يعاقب في اعتقاده فهو حر في ذلك.

[1] بلق، عفاف مصباح (2019) :مفهوم الحرية في الفكر الإسلامي، العدد السادس عشر، مجلة كلية التربية، ص 353.

[2] المرجع السابق، ص355.

ولذلك فإن الأديان السماوية لم تقيد الإنسان بالاعتقاد بدين معين، ولا يمكن أن توجه إليه عداوة بسبب اعتقاده ولا أن يميز في الدولة بسبب دينه أو تدينه، حيث إن المادة 22 من الميثاق الانتقالي لجمهورية تشاد الصادر عام 2021، تنص على "أن حريات الرأي والتعبير والإحساس والدين مكفولة للجميع، وشروط ممارستها يحددها القانون"[1].

ويتوجب معاقبة الشخص الذي يتعدى على شخص آخر بسبب دينه، ومنعه من هذا التعدي لأن التعدي على الإنسان بسبب دينه يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، حيث غالبية دساتير دول العالم تنص على هذه الحرية وتضمنها، وكذلك الشريعة الإسلامية الغراء تنص على ذلك، وهو ما نصت عليه الآية الكريمة: "فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ" الكهف 29.

وقال الله تعالى أيضا: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[الكافرون: 6]، هذا يؤكد الحرية التامة في الاعتقاد وحرية الإنسان في اختيار دينه، والتدين بما يشاء من الأديان، وبالتالي لا يمكن الحد من هذه الحرية، أو مضايقة أي إنسان بسبب دينه، وأيضا لابد من احترام الأفراد الآخرين لدين الشخص الآخر، كما يتوجب عليه أيضا احترام أديان الآخرين وعدم التعدي عليها من اتجاهه، وبهذا تتحقق هذه الحرية.

حيث إنها مكفولة بالنصوص القرآنية والنصوص الدستورية والقانونية أيضا، لهذا يعتبر الإنسان حرا فيما يعتقد وما يختار من دين.

2) حرية الإرادة والاختيار:

إن الإنسان حر في إرادته واختياره وبالتالي لا يمكن أن تقيد هذه الحرية، لأن الإرادة تخص الإنسان فقط، ولا يجوز أن تكون هناك قيود على إرادته، فهو ليس مقيدا فيما يريد وما لا يريد، ويجب على كل إنسان أن يختار ما يراه مناسبا طبقا لإرادته الحرة والخالصة وما تتجه إليه هذه الإرادة، ولا يمكن أن تقيد بأي طريقة كانت، وله أن يختار ما يشاء ويقتنع وليس بالضرورة أن تملى عليه إرادة إنسان آخر يفرض عليه ما يريده هو.

ونقصد بالاختيار هنا الاختيار المطلق وليس الاختيار المقيد، لأن الاختيار المطلق يعتبر أكثر تشخيصا وتجريدا[2]، فهو ما تتجه إليه إرادة الإنسان لأنه عندما يخير بين ذاته وغيره، فإنه من المؤكد أنه يختار ذاته، لأن اختيار الذات شيء مطلق وغير مرتبط بشخص آخر وبالتالي فهو مجرد تجريدا محضا.

لأن هذه الحرية مرتبطة ارتباطا كبيرا بالوعي الفردي، ولأن الإنسان عندما يكون واعيا وعقله مغذّى بالأفكار؛ يدرك ويعرف المبررات التي جعلته يختار شيئا معينا، أي "عندما يميل الفكر تجاه

[1] الميثاق الانتقالي، لجمهورية تشاد الصادر في 2021/4/20، المادة 22.

[2] لزرق، عزيز، والهلالي، محمد (2009): الحرية، المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، ص18.

مركزه الخاص، فإنه يميل في اتجاه اكتمال حريته"[1]، كونه يعتبر دائما مرتبطا بذاته وبالوعي الذي يتمتع به، وعليه فإن هذه الحرية خاصة بكل إنسان ولا تلزم باختيار إنسان آخر، وأيضا عليه أن يعرف ما تتجه إليه إرادته ويحسن الاختيار وليكن ذلك في حدود القانون ولا يتعدى على خيارات الآخرين.

ويتفق العلماء على أصالة الحرية لدى الإنسان، وأن الله تعالى خلقه حرا ذا إرادة على فعل ما يريد، لذا فهو مسؤول عن أفعاله واختياراته في الحياة، كما هو حر في التفكير والايمان بما يتناسب وفهمه واستيعابه للحقائق، ومع تطور الفكر الإنساني والتقدم العلمي في مجالات مختلفة بالحياة اتسع نطاق هذه الحرية وما يختاره الإنسان.

ويرى رينيه ديكارت أن "حرية الاختيار للإنسان هي القدرة على فعل أو ترك الشيء نفسه دون تمييز، ويرى أيضا أن هناك تفاوتا بين الإدراك والإرادة، فالأول يكون متناهيا أما الثانية فتكون لا متناهية".

يفهم من هذه الآراء أن حرية الاختيار والإرادة مكفولة لأي إنسان ويتمتع بها كيفما شاء ولا يقيده في ممارستها حتى الأديان السماوية.

3) حرية الفكر:

الحرية في الفكر مضمونة سواء بالقوانين الإلهية أو بنصوص القوانين الوضعية، فالإنسان حر في أفكاره وله أن يفكر بالطريقة التي يختارها، وله ألا يفكر أيضا، فهذا الشيء يعود للإنسان نفسه، وبالتالي فإن التفكير شيء أساسي؛ لأن الانسان لا يستطيع العيش بدون تفكير، وبدون تفكير ليست هناك أية مزية للعقل البشري، لأن الله سبحانه وتعالى يحاسب الإنسان لمنحه العقل، فالغاية الأساسية من العقل هي التفكير، والتفكير هو مصدر كل شيء في حياة الإنسان، فعندما خلق الله تعالى الإنسان كلفه على أساس العقل، وتكليفه لم يأت من فراغ، إنما هو نتيجة للعقل الذي وهبه الله تعالى للإنسان، وبدون العقل يصبح الإنسان مجرد جسد لا فائدة منه، لذلك فإن الاعتداء على الإنسان وسلب عقله منه يعتبر جريمة، كذلك إن مصدر التقدم والتطور هو العقل، لذلك نصت غالبية القوانين على حماية أفكاره وأصدرت قوانين حماية الملكية الفكرية، وضمنت لكل شخص الحق في التفكير، والتمتع بأفكاره والاستفادة منها، ومنعت الاعتداء عليها وصانتها.

[1] المرجع السابق، ص 17.

4) حرية التعبير:

تعني حرية التعبير أن الإنسان يستطيع أن يعبر عن رأيه وإذاعة أفكاره للجميع دون أي قيد أو مانع، وبالتالي يمكن للإنسان أن يعبر عن رأيه بأي وسيلة كانت، سواء بالكتابة أو بالكلام الصريح عبر البث في شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر قنوات التلفزيون، أو النشر في الصحف والمجلات، وهذه الحرية مضمونة لأي إنسان مهما كان لونه أو جنسه، وبالتالي لا يمكن أن يحرم منها بسبب اللون أو الجنس أو الاعتقاد، إلا أنه نرى في الأيام الأخيرة في جمهورية تشاد يتعرض للاعتداء أو الاغتيال إذا صرح برأيه إزاء شيء معين، ومن ذلك ما تعرض له الرئيس الوطني للحزب الإصلاحي في الشهور الماضية، وما تعرض له الناشط السياسي أحمد هارون لاري، بالرغم من أن الميثاق الانتقالي كان صريحا، حيث نص في المادة 22 منه على "أن حريات الرأي والتعبير...، مكفولة للجميع وتحدد شروط ممارستها طبقا للقانون الذي ينظمها"[1]، بالرغم من وضوح نص المادة إلا أن الاعتداءات على الانسان بسبب تعبيره ما زالت تمارس بكثرة في جمهورية تشاد، وهذا شيء سيء للغاية، وبالتالي يتوجب على الدولة أن تقوم بحماية هيبتها وفرض سيطرة القانون، وتمنع الاعتداءات التي يتعرض لها الناشطون والسياسيون وجميع أفراد المجتمع، وتسلم كل إنسان للعدالة حتى لا تكون النصوص الدستورية والقوانين التي تنظم الحريات الفردية والعامة حبرا على ورق، حيث يجب نشر العدالة بين جميع أفراد المجتمع حتى لا يكون هناك أفراد فوق القانون وآخرون تحته وهو ما يؤدي بالدولة وبقانونها إلى الهاوية والدمار، حيث إن عدم تطبيق القانون على الجميع وعدم احترام الحريات يؤدي إلى تذمر المجتمع وفقده الثقة من النظام الحاكم ويؤدي بالشباب إلى التمرد، وعدم احترام الحريات ينتج عنه الثورات وهجرة الشباب بكثرة وهو ما نراه الآن في كل إفريقيا ما عدا الأنظمة التي تتمتع بالديمقراطية، ولابد من ضمان جميع الحريات للجميع ومن ضمنها حرية التعبير، لأنها تعتبر حقا أصيلا شملته مواثيق حقوق الإنسان في طياتها ونصوصها.

المبحث الثاني: دور الشفافية والحرية في التحول الديمقراطي في تشاد

المطلب الأول: دور الشفافية في التحول الديمقراطي في تشاد

تساهم الشفافية بشكل كبير في التحول الديمقراطي في تشاد، لأنه عندما تكون المعلومات واضحة ومتاحة وفي متناول الجميع فإن ذلك يسهل عملية الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى الأنظمة الديمقراطية وذلك بالكشف عن جميع الإجراءات المتعلقة بالانتخابات وطريقة الانتخاب، وكذلك حيادية اللجنة المنظمة للانتخابات وعدم سرية أي شيء يتعلق بالانتخابات سواء للناخبين أو المنتخبين، وذلك لأن الديمقراطية ترتبط فكريا بالحرية الفردية والعقلانية الطبيعية، فيصبح من المنطقي

[1] المادة 22 من الميثاق الانتقالي.

أن يلجأ النظام السياسي إلى تقرير واعتراف وكفالة وحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة مثل حرية الرأي والتعبير والتفكير والصحافة والاجتماع والمعارضة السلمية والتأليف والنشر[1]، ويعني ذلك أن النظام السياسي عندما يعترف بحريات الأفراد سواء العامة أو الخاصة ويساهم في عملية توفير المعلومات وجعلها واضحة للجميع فإن هذا يساهم في الانتقال الديمقراطي لأنه ارتبط بالشفافية التي تعني الوضوح في المعلومات ومشاركتها بين أفراد المجتمع، والاعتراف بالحريات جميعا والسماح بممارستها بطريقة شفافة ومعلومة ومنظمة، فإن هذا الشيء يساعد بشكل كبير في الانتقال من النظام القمعي الحالي إلى الديمقراطية التي يريدها الشعب التشادي.

والشفافية هي في حد ذاتها يقوم بها الحكام والسلطات التنفيذية في النظم السياسية الديمقراطية، وذلك ليصبح الشعب في تزويد مستمر بالمعلومات الأساسية، وذلك من اجل تسهيل عملية الاختيار، ودرايته بشؤون المجتمع الذي يعيش فيه وسلطته وعدم حجب المعلومات عنه"[2].

ومن هنا يمكن القول إن الشفافية تساهم بشكل كبير في التحول الديمقراطي إذا تم الأخذ بها وتطبيقها بالطريقة الصحيحة وكما هي واردة ومطلوبة، حيث إنه يجب على الحكومة أن تتبع المعلومات الواضحة وتوصلها للشعب كما يجب أن تعلم الجميع بما تقوم من سياسات تخصه خاصة السياسات المتعلقة بميزانية الدولة التي يجب أن تكون مناقشاتها علنية، ومعلومة للجميع بحيث لا يكون هناك أي تلابس على المواطن.

وبذلك تكون المعلومات واضحة للجميع ولا تأخذ أي منحى بشكل سري، وبالتالي فإن السرية تساهم في الفساد وتحد من الديمقراطية، ولهذا فإنه يجب على الحكومة التشادية أن تتبع الشفافية الكاملة في سياستها دائما وأن تعمل على سبل تعزيز الشفافية، وتوضيح كل شيء للمواطن، وعملية سير سياسة الدولة وأيضا في الأمور التي تخص القوانين والقرارات وأن تحترم القانون الأساسي للدولة، وذلك بأن تقوم بترجمة القوانين والقرارات والمراسيم والأوامر ولوائح العمل، وتعزز من ثنائية اللغة وتجعل منها أساسا لفهم المجتمع لسياسة الدولة بما يدور حوله، وعليها أيضا أن تدرب الموظفين على الوطنية الخالصة وأن تجعل منهم غير موالين لأي نظام آخر أو قوة خارجية، وتساهم في نشر الوعي عن طريق التعليم.

ويمكن ضمان الشفافية من خلال تشريع يقضي بضرورة انفتاح الحكومة وشفافيتها، وذلك عن الحصول على المعلومات بحرية تامة"[3].

[1] موقع: https://siiroline.org تمت زيارته يوم 2022/8/16.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

المطلب الثاني: دور الحرية في التحول الديمقراطي في تشاد

تساهم الحرية في التحول الديمقراطي في تشاد وذلك عن طريق ضمان حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام، حيث إن النص على هذه الحريات في القوانين لا يغير من واقع الحال، إنما يجب أن تضمن حقيقة وتكون سارية المفعول، وممارستها مكفولة للجميع بدون استثناء وبدون تمييز بين أحد وآخر، وعدم احتكار أي من هذه الحريات أو المنع من ممارستها، وعدم التعرض لأي شخص بسبب رأيه أو تعبيره ما دامت القوانين تكفل ذلك، وإلا أصبحت هذه الحريات مسمى لا معنى لها وتظل مجرد شعار يتشدق به النظام الحاكم في الدولة، حيث إن حرية الرأى والتعبير من أهم الحريات والمقومات الفكرية لأن من حق كل إنسان أن يفكر فيما يخصه من شؤون وقضايا تهمه، وما يقع تحت خاطره من ظواهر، وذلك قبل الانتقال إلى التعبير عنها على أرض الواقع"[1].

وضمان الحرية يعتبر شيئا أساسيا لأن الحرية هي ما يميز الإنسان من المخلوقات الأخرى، لذا يجب أن تكون الحريات مضمونة وخاصة حرية الرأي والتعبير حيث إن هذه الحريات تساهم بشكل كبير في التحول الديمقراطي، والحرية هي القدرة القيمية التي تمكن الإنسان من الأفعال والأقوال وتقييدها يجعل الإنسان غير حر، فكل الأمم التي نهضت، تقدمت بالحرية وذلك من خلال الآراء التي يصرح بها الأفراد والتي تستطيع الحكومة أن تحسن من أدائها في ممارسة السياسة العامة ورسمها بطريقة مناسبة للجميع، وعندما تقيد الدولة الحرية أو تحد من ممارستها فإنها لا تستفيد من آراء مواطنيها، وهذا التقيد في حد ذاته يعتبر مخالفا للإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على الحرية، حيث جاء ذلك في المادة الأولى منه، التي نصت على أن: "الناس يولدون أحرارا، ومتساوون في الكرامة والحقوق"[2].

وتعتبر تشاد عضوا في منظمة الأمم المتحدة ومصادقة على هذا الإعلان، وإن عدم ضمانها للحريات بشكل سليم والنص عليه في القوانين بطريقة صورية يعني عدم التزامها بمعاهداتها الخاصة بحقوق الإنسان، وحيث الغاية من نص هذه المادة هي أن الناس أحرار منذ ولادتهم ويتمتعون بهذه الحرية إلى مدى الحياة ولا يمكن سلبها منهم، وبالتالي على الدولة التشادية أن تضمن ذلك فعلا وليس فقط في الأوراق.

[1] باي، احمد؛ ودندان، مريم (2014): حرية الرأي والتعبير في حركيات التحول الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثاني، ص 3.

[2] المرجع السابق، ص4.

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي

أولاً: تعريف التحول الديمقراطي

يعرف التحول الديمقراطي "بأنه عملية الانتقال من حكم الفرد، أو الحزب أو النخبة إلى الحكم الديمقراطي، حيث إن الأغلبية تمارس الحكم عبر المجالس النيابية"[1]. ويفهم من هذا التعريف أن التحول الديمقراطي هو انتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي سواء كان شبه ديمقراطي أو ديمقراطي حقيقة، وحاليا في إفريقيا أجمع تحاول الشعوب التحول الديمقراطي الحقيقي، وتحاول جاهدة في الوصول إلى نتيجة، وفي كل يوم نسمع بمظاهرات ومطالبات بتسليم الحكم للمدنيين، واهتمام العسكر بحماية الدولة، إلا أن غالبية الأنظمة الإفريقية التي استولت على الحكم تتشبث وتتمسك به بطريقة رهيبة ولا تريد أن تترك زمام الأمور للشعب، وتواجههم بالقمع والدحر، إلا أن الشعوب لا زالت على أمل، ولم تتخلى عن مطالبها في المطالبة بتسليم الحكم للشعب الذي هو صاحب السلطة الحقيقي، والمثال الحي الذي نورده في هذا الشأن المظاهرات التي حدثت في كل من (الغابون وتشاد) والتي طالبت برحيل فرنسا ونددت بتسليم السلطة للمدنيين وما حصل في تشاد أيضا في مظاهرات الشهور الماضية، والتي كان في مقدمة مطالب الشعب رحيل فرنسا وتسليم السلطة للمدنيين، إذ إن المتحكم الأساسي في الدولة التشادية هي فرنسا، لأنها سيطرت على الحكام ويعتبر غالبية الوزراء، وموظفو الإدارة العامة من الموالين لها وهي تسيرهم كيفما تشاء من ردع، وتعيث في الأرض فسادا، وتسرق الثروات التشادية، وتنقلها إلى فرنسا، من ذهب ويورانيوم ومواد أولية كثيرة، وهذه الممارسات والتدخل الأجنبي في شؤون البلاد، لا يمكن أن يترك الشعب التشادي يختار حكامه بطريقة ديمقراطية ويظل دائما حكم التوريث والانقلابات هو المسيطر، وإذا أردنا الانتقال الديمقراطي لابد أن نخضع للواقع ونترك الشعب يختار حكامه بحرية تامة.

ويمكن أيضا تعريف التحول الديمقراطي بأنه "عبارة عن العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. يدل الانتقال الديمقراطي من الناحية النظرية على مرحلة وسطية يقع في أثنائها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم وانهياره وبناء نظام ديمقراطي جديد"[2].

هذا التعريف يأخذ بالعمليات والتفاعلات التي تمر بها مراحل التحول الديمقراطي باعتباره مرحلة وسطية بين الاستبداد والتحول منه إلى الديمقراطية، إذ إنه لابد من انهيار النظم القديمة الاستبدادية حتى تبدأ مراحل التحول الديمقراطي، وهذه التفاعلات التي يركز عليها هذا التعريف ترتبط ارتباطا وثيقا بعمليات ومراحل التحول، حيث إنه من مشاركة المواطنين في عملية الانتقال، وتنظيم

[1] موقع: Https://www.alrai.com، تمت زيارة الموقع يوم 2022/08/16.

[2] موقع: Ar.m.wikipedia.org تمت زيارة الموقع الساعة السابعة صباحا، يوم 2022/8/16.

حوار شامل يضم جميع فئات المجتمع، ولابد أن يكون الحوار أيضا يخضع للشفافية واحترام الحريات من منظمي الحوار، لأنه لا يمكن التخلص من الاستبداد إلا عن طريق المصالحة الوطنية الشاملة، وبالتالي فإنه يتطلب من الدولة أن يكون الجيش وطنيا، وضمان سيادة القانون ومحاسبة جميع المجرمين الذين يختلسون أموال الدولة ومثولهم أمام القضاء، والسيطرة الفعلية على القضايا العالقة والمتشفية بكثرة في أوساط المجتمع التشادي، وتسليم زمام الأمور للشعب نفسه، وقمع كل من تسول له نفسه في السيطرة على الوطن بدون وجه حق، والمرحلة الوسطية هي المرحلة التي يطوق إليها المجتمع التشادي أجمع، وجميع شعوب إفريقيا الأبية، ولكن هذه العمليات في تشاد لم نرها الآن، بالرغم من التشاورات والتجمعات التي يقوم بها المعارضون وأعضاء المجلس الانتقالي، الا أن التزييف دائما يفسد كل شيء، وما نراه الآن في المرحلة الانتقالية في تشاد لا يبشر ولا يساعد كثيرا في عملية التحول الديمقراطي، تشاد ككل دول العالم الثالث التي زخرت الساحة السياسية فيها خلال العقدين الأخيرين بفيض من التطورات السياسية التي شهدتها هذه الدول وذلك من خلال الثورات المطالبة بالديمقراطية وذلك في إطار ما يسمى بالثورة الديمقراطية العالمية"[1].

ثانياً: نماذج التحول الديمقراطي

1) التحول من نظام استبدادي إلى نظام شبه ديمقراطي:

التحول من النظام الاستبدادي يتطلب الكثير من التضحيات والمعاناة ويتطلب أيضا درجة من الوعي الاجتماعي، والتضامن الوطني بين أفراد المجتمع، ويكون هذا الشيء إما بالثورة على النظام السابق وطرده من الحكم وتنظيم انتخابات بين الأحزاب السياسية بطريقة ديمقراطية أو تنحي النظام بنفسه من الحكم وتسليم السلطة للمدنيين وترك أمر الاختيار لهم أو بالأحرى للشعب الذي يعتبر صاحب السلطة الحقيقي، لأن التحول الديمقراطي هو مجموعة من حركات الانتقال ولابد أن تمر بالنظام غير الديمقراطي إلى النظام شبه الديمقراطي، وبمرور الوقت يمكنها أن تنتقل إلى النظام الديمقراطي الكامل، وهذه الحركات والعمليات التي يمر بها الانتقال من الأنظمة السلطوية أو العسكرية، الظالمة المتجبرة لابد أن يكون فيها نوع من الحكمة والا أدت بالدولة إلى مسار لا يتحمل عقباه، والزج بالأمة في هاوية الهلاك والدمار، وحيث إن افضل طريق إلى الانتقال هي تسليم زمام الأمور للمواطنين بطريقة مسالمة، واستخدام العقل للسيطرة على الوضع المتأزم الذي تمر به كل أمة.

وأحيانا يحدث التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام شبه الديمقراطي، باتفاق بين الحكومة والأحزاب السياسية ومن ذلك ما حصل في تشاد في عام 1990م عندما استولى الراحل إدريس ديبي

[1] بوضياف، محمد (2015): ملتقى التحول الديمقراطي، مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الثالثة، جامعة المسيلة، ص1.

على السلطة بدعم من فرنسا، وقام بالاتفاق مع مجموعة الأحزاب السياسية، وظل في الحكم ثلاثين عاما من خلال انتخابات مزورة، كان أولها انتخابات (نعم ولا)، وكون برلمانا فاسدا موالي له ساهم في دمار الشعب التشادي خلال ثلاثين عاما، من الجوع والمرض والفقر، وزرع الحروب القبلية بين أفراد الشعب التشادي الأبي، وقام بتفكيك تضامنه باتباعه للسياسة الفرنسية الفاسدة وهي سياسة فرق تسد، ومات وترك الشعب التشادي، في مآسٍ حقيقية لا توصف.

وقد تسلم الحكم من بعده ابنه الذي يترأس المجلس الانتقالي الآن، ويأمل الشعب التشادي أن تكون بعد هذا الانتقال ديمقراطية حقيقية.

والنظام شبه الديمقراطي هو النظام الوسط بين النظام الديمقراطي وغير الديمقراطي، وفي هذا النظام يكون هناك ممثلون للشعب ينوبون عنه في اتخاذ القرارات ولكن تكون الغلبة فيه والتحكم للطبقة الحاكمة، "ويكون ممثلو الديمقراطية شبه المباشرة مسؤولين عن إدارة الحكم في البلاد".

2) التحول من النظام شبه الديمقراطي إلى نظام ديمقراطي:

هو التحول التام من النظام شبه الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي الحقيقي الذي يضمن المشاركة السياسية، وضمان الحقوق والحريات، وهو ما ترجوه شعوب العالم الثالث من حكامها، حتى يتجنبوا الضغوط الخارجية ويبادروا في تحقيق عملية السلام الدائم والمحافظة على استتباب الأمن في أوطانهم وضمان المساهمة الفعالة لكل أفراد المجتمع، وضمان تطلعات الشعوب في الديمقراطية التي يحلمون بها منذ أمد بعيد، وتتطلع الشعوب إليها من وقت إلى آخر، وهو ما يأمله الشعب التشادي طوال فترات الحكم الماضية. ويمكن القول أن الديمقراطية الحقيقية هي حكم الشعب من الشعب ومن أجل الشعب، لأن الديمقراطية أصبحت ضرورة استراتيجية ولم تعد خيارا، لأن كل شعوب العالم الآن تريد الديمقراطية، وخاصة الشعوب الإفريقية، ولتحقيق الديمقراطية لابد أن يكون هناك تساو في الحقوق وتحمل الواجبات، ولابد أن تقوم أنظمة الحكم في إفريقيا بضرورة التغيير، وأن تصحو من نومها لأن الشعوب الإفريقية اليوم ليست في حالها السابق، بل أصبحت واعية أكثر، ولابد من المشاركة في التصويت وما يتصل به من الحقوق المتعلقة به، فالنظام الذي يحرم مجموعة من سكانه من التصويت ليس نظاما ديمقراطيا كنظام جنوب افريقيا الذي يحرم 70% من سكانه من التصويت وهم السكان السود أصحاب الحق الأصليين[1]، فلهذا يجب أن تكون الديمقراطية حقيقية وليست ديمقراطية صورية، كالديمقراطية الصورية التي عاشها الشعب التشادي طوال ثلاثين عاما من حياته، وعانى فيها من الويلات.

[1] بوضياف، مرجع سابق، ص13.

الخاتمة:

تُعدُّ الشفافية من أهم المبادئ التي يجب على كل دولة اتباعها لكي تنهض إلى الأمام، وذلك بالكشف عن كل ما هو غامض وجعله مرئيا للجميع عن المعلومات الدقيقة التي يجب على كل فرد من أفراد المجتمع رؤيتها على حقيقتها وبالطريقة الكاملة والتي يجب على الدولة والإدارة الكشف عنها للجميع بكافة الطرق، سواء كان ذلك عن طريق الإعلام أو عن طريق الورشات التدريبية التي تسمح للمجتمع الحصول على المعلومات الضرورية، ويجب إعلام الأفراد بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، لأن هذا الشيء يمثل ضرورة ملحة في عصرنا الحالي، ولكي تضمن ذلك انضمت جمهورية تشاد إلى الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وصادقت عليها في عام 2013، وأيضا صادقت على الاتفاقية الأممية لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك لمنع تهريب الأشخاص، وتقوم الشفافية على مبادئ يجب على الدولة التشادية اتباع هذه المبادئ حتى تتمكن من النهوض قدما، والتحول من الأنظمة الاستبدادية إلى الأنظمة الديمقراطية، ولابد أن تضمن جميع الحريات الأساسية سواء العامة أو الخاصة، وتطبق عليها الشفافية الكاملة وتسمح بممارستها على الصعيد الوطني لكل مواطن من مواطنيها.

ولأن الحرية تعني القدرة على القيام بالأفعال والأقوال، وعدم التقييد من جهة، غير الإنسان نفسه. وإن التحول الديمقراطي هو الانتقال من حكم الأقلية إلى حكم العامة وذلك عن طريق مساهمة جميع أفراد الدولة في إدارتها، والعمل لصالحها، ويأتي ذلك بالدور الذي تلعبه كل من الشفافية والحرية في التحول الديمقراطي.

أولاً: النتائج:

1. الشفافية تعني الوضوح التام ومشاركة المعلومات بين جميع أفراد المجتمع.
2. تقوم الحرية على مبادئ وهي الوضوح الإداري، ومبدأ إتاحة المعلومات للجميع، ومبدأ القدرة على اتخاذ القرارات.
3. الحرية هي القدرة على اختيار الأفعال والأقوال، بطريقة حرة وإرادة مختارة.
4. التحول الديمقراطي هو الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، ويقوم الانتقال على نماذج هي الانتقال من النظام الاستبدادي إلى النظام شبه الديمقراطي ومن ثم التحول إلى النظام الديمقراطي الحقيقي.
5. تلعب كل من الشفافية والحرية دورا كبيرا إذا طبقت الشفافية كما هو مطلوب، وتم ضمان الحرية بطريقة صحيحة ومكفولة للجميع على سبيل التساوي.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة الالتزام بالشفافية من الدولة التشادية وتطبيقها في جميع الإدارة على أرض الواقع.
2. ضرورة الالتزام بمبدأ الوضوح الإداري، وذلك بجعل الإجراءات الإدارية واضحة.
3. الحد من الاعتداء التعسفي على الأفراد بسبب آرائهم والتعبير عن وجهات نظرهم السياسية.
4. ضرورة تمكين القنوات والصحف الإعلامية وتوفير الحماية لهم بموجب قانون خاص.
5. ضرورة مشاركة المجتمع والسعي إلى التحول الديمقراطي من غير تدخل خارجي أو ضغوط داخلية وذلك بمشاركة الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد
- باي، احمد؛ ودندان، مريم (2014): حرية الرأي والتعبير في حركيات التحول الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثاني.
- بلق، عفاف مصباح (2019): مفهوم الحرية في الفكر الإسلامي، مجلة كلية التربية العدد السادس عشر.
- بوضياف، محمد (2015): ملتقى التحول الديمقراطي، جامعة المسيلة، مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الثالثة.
- سويسي، عبد الناصر، الشفافية الإدارية في منظمة الأمم المتحدة، مدير مركز التدريب الدولي لمنظمة الأمم المتحدة، منشور على مؤشر البحث جوجل.
- عمر، آدم عبدالله؛ الجزولي، عمر محمد عمر (2024): التنافس الحزبي المعاصر وتحديات الوحدة الوطنية على الاستقرار السياسي في تشاد، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث ، مجلد 4، عدد 7، DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v4i7.1094
- لزرق، عزيز؛ والهلالي، محمد (2009): الحرية، ط1، المغرب، دار توبقال للنشر.
- لعمودي، أيوب (2013): دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، مذكرة لنيل الماستر.
- مسعود، ماهر (2015): الحرية، ط1، بيت المواطن للنشر والتوزيع.
- الميثاق الانتقالي لجمهورية تشاد 2021.
- Ahmat Absakine Yerima Tchad Le Réveil Diplomatique (1990-2020) Editions Proximité Yaoundé aout 2020 Republique de Cameroun.
- Garsten christina and monotoya. Examining the politics of transparency; 2008.